الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/CONF.171/PC/4
16 March 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي
المعني بالسكان والتنمية
الدورة الثالثة
٤ - ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٤
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*

التقارير الوطنية للبلدان عن حالتها وسياساتها وبرامجها السكانية

حالة عملية التقارير الوطنية

تقرير الأمينة العامة للمؤتمر

موجز

من بين الأنشطة التحضيرية على الصعيد الوطني للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية كان قيام كل بلد مشترك باعداد تقرير وطني يصف الحالة والسياسات والبرامج السكانية في البلد المعني، فضلا عن الخطوات اللازمة لتحقيق الأهداف السكانية في كل بلد. ويصف هذا التقرير التقدم المحرز حتى الآن والنتائج الأولية التي توصلت إليها أمانة المؤتمر.

* A/CONF.171/PC.1.

28/03/94 240394 230394 94-12245

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٧	٤
أولا - التقرير المرحلي	٨ - ٢٣	٥
ألف - إعداد التقارير الوطنية	٨ - ١٦	٥
باء - إعداد تجميع التقارير الوطنية	١٧ - ٢٣	٧
ثانيا - النتائج الأولية لتحاليل أفقية مختارة	٢٤ - ٤٨	٩
ألف - اتجاهات النمو السكاني منذ السبعينات	٢٦ - ٢٨	٩
باء - السياسة السكانية الوطنية الشاملة	٢٩ - ٣٢	١٢
جيم - الإطار المؤسسي الوطني للسياسة السكانية	٣٣ - ٣٦	١٢
دال - إدماج الشواغل السكانية في التخطيط الوطني	٣٧	١٣
هاء - البرامج السكانية الوطنية الحالية	٣٨ - ٤١	١٣
واو - العوائق الرئيسية لتنفيذ سياسات وبرامج وأنشطة السكان	٤٢ - ٤٣	١٥
زاي - العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية	٤٤ - ٤٨	١٥
ثالثا - الاعتماد على التقارير الوطنية	٤٩ - ٦١	١٩
ألف - إطار السياسة السكانية	٥٠ - ٥١	٢٠
باء - تنسيق أعمال شركاء التنمية	٥٢	٢٠
جيم - استراتيجيات التنفيذ	٥٣	٢١

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
دال - الحوار المشترك بين المؤسسات	٥٤ - ٥٥	٢١
هاء - الرصد	٥٦ - ٥٨	٢١
واو - التبادل الدولي للمعلومات	٥٩	٢٢
زاي - تحديد المجالات التي تحتاج الى مزيد من الاهتمام	٦٠ - ٦١	٢٢

المرفقات

الأول - البلدان التي قدمت تقاريرها الوطنية بحلول منتصف شهر شباط/فبراير ١٩٩٤ ..... ٢٤

الثاني- عرض موجز لتجميع التقارير الوطنية ٢٦

الجداول

١ - البرامج السكانية الوطنية الحالية ١٤

٢ - العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية ١٨

الأشكال

الأول - اتجاهات معدلات النمو السكاني منذ السبعينات ١١

الثاني- العوائق الرئيسية لتنفيذ السياسات والبرامج والأنشطة السكانية ١٧

مقدمة

١ - يجمع المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية إسهامات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مجتمعة حول واحد من أهم مواضيع الساعة. وسيكون للمؤتمر والعملية التحضيرية آثار بعيدة المدى على المجتمع العالمي. ومن بين أهم نتائج العملية التحضيرية التقارير الوطنية وما يتمخض عنها من نواتج جانبية.

٢ - وكان الهدف من عملية اعداد التقارير الوطنية ثلاثيا. فأولا، كان يقصد من التقارير أن توفر سبيلا للاعراب عن المنظورات الوطنية في المؤتمر. وكان من المتوقع أن تعطي الخبرات الوارد ذكرها في التقارير طابعا عمليا وواقعيا لمداولات المؤتمر واعلاناته.

٣ - وثانيا، كان من المتوخى أن تضطلع التقارير الوطنية بدور هام على الصعيد الوطني عن طريق (أ) ايجاد محفل لتجميع خبرات العقود القلائل الماضية وإعادة تقييم الأولويات؛ و (ب) حفز الحوار فيما بين واضعي السياسات ومختلف مستويات الحكومات والهيئات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن القطاع الخاص؛ و (ج) المساعدة على توضيح مواقف البلدان بشأن قضايا معينة؛ و (د) توفير عامل حفاز لكل الأطراف على أن تلزم نفسها من جديد بأهداف وغايات السكان والتنمية.

٤ - وثالثا، كان من المتوقع، أن تضطلع التقارير الوطنية بدور هام وذلك بالسماح للبلدان بتبادل الخبرات والدروس المستخلصة بشأن الجوانب المختلفة للسكان والتنمية.

٥ - ويتضح، استنادا إلى التقارير الوطنية الواردة حتى الآن، أن هذه الأهداف الثلاثة سوف تتحقق كلها. وتمثل التقارير للعديد من البلدان، أكثر ما تجمع حتى الآن من دراسات استقصائية للمسائل السكانية والانمائية شمولا؛ فهي تجمع بالفعل في كثير من الحالات بين موضوعي السكان والتنمية لأول مرة. وتمثل هذه التقارير مجتمعة ثروة من المعلومات والخبرات عن هذا الموضوع لم يتجمع مثلها من قبل في آن واحد[1]. وستثري الخبرات والنجاحات والاخفاقات الواردة في التقارير مداولات المؤتمر وستعمقها.

٦ - وقد عبأت عملية اعداد التقارير الوطنية بالفعل شركاء التنمية الوطنية ومختلف مستويات الحكومات حول مواضيع المؤتمر. وكثيرا ما أدى الحوار المكثف بين مختلف مستويات الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ومعاهد البحث إلى رفع المداولات الوطنية بشأن هذا الموضوع إلى مستويات جديدة من الفهم. وقد نشأت في حالات عديدة مؤسسات واجراءات ونظم جديدة أو محسنة تبشر بتحسين الكفاءة التشغيلية.

٧ - وأخيرا تتوافر للتقارير بصفتها أداة لتبادل المعلومات والخبرات امكانية هائلة. وتنم تقارير كثيرة عن الرغبة في التعلم من تقارير البلدان الأخرى، وتتمثل المسائل التي يشار إليها في أغلب الأحيان فيما يلي: الصلات بين السكان والتنمية والبيئة؛ الاطار المؤسسي لصياغة السياسات السكانية وتنفيذها؛ منهجيات ادماج المتغيرات السكانية في عملية التخطيط؛ كيفية تناول الاهتمامات السكانية والبيئية بطريقة متكاملة. ويمكن أن يكون هذا التبادل للمعلومات مفيدا، لا فيما بين البلدان الواقعة في منطقة واحدة فحسب، وإنما أيضا فيما بين بلدان مختلف المناطق.

أولا - التقرير المرحلي

ألف - اعداد التقارير الوطنية

١ - عملية الصياغة

٨ - استهلت الأمينة العامة للمؤتمر عملية اعداد التقارير الوطنية في ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٢ في رسالة موجهة إلى جميع البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة، تقترح فيها انشاء لجان وطنية من أجل المؤتمر واعداد تقارير وطنية بشأن السكان. وأرسلت المبادئ التوجيهية لاعداد التقارير الوطنية إلى الحكومات عن طريق بعثاتها الدائمة في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٢. وكانت هناك مجموعتان من المبادئ التوجيهية، واحدة للبلدان المتقدمة النمو والأخرى للبلدان النامية.

٩ - وقامت الأمينة العامة للمؤتمر، في رسالة ثالثة إلى البعثات الدائمة مؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، بتذكير البلدان بأن ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ هو الموعد النهائي لتقديم التقارير الوطنية إلى أمانة المؤتمر، وأرفقت طي الرسالة مجموعة استمارات المعلومات التكميلية. وكان الهدف من هذه الاستمارات هو ضمان توحيد معلومات نوعية وكمية معينة، مما يسهل المقارنة بين البلدان.

١٠ - وفي أغلب البلدان النامية، يقوم باعداد التقارير مستشارون وطنيون مع فريق متعدد التخصصات والمؤسسات من الموظفين الحكوميين الرفيعي المستوى. وفي كثير من الأحيان تأخذ الأفرقة إما شكل لجنة وطنية للمؤتمر أو مجلس وطني أو لجنة وطنية للسكان. غير أنه، في بعض الحالات، قامت وكالات تخطيط وطنية أو وزارات الصحة والشؤون الاجتماعية باعداد التقارير. وفي حالات عديدة، وجهت الدعوة إلى جامعات ومعاهد بحوث أخرى ومنظمات غير حكومية والقطاع الخاص والمانحين الخارجيين إلى الاشتراك في مراحل مختلفة من اعداد التقرير.

١١ - وفي غالبية البلدان المتقدمة النمو، تم اعداد التقارير الوطنية عن طريق مجموعة من المؤسسات المتغايرة التخصصات. وفي بعض الحالات، كانت المؤسسة الرئيسية المشتركة في اعداد التقرير إما اللجنة التحضيرية الوطنية للمؤتمر أو المجلس القومي للسكان، ولكن في كثير من الأحيان أيضا كانت هذه المؤسسة الرئيسية هي مكتب الاحصاء الوطني، أو إحدى الجامعات، أو وكالة التعاون الانمائي، أو وزارة الخارجية، أو خليطا من تلك المؤسسات. وفي حالات قليلة، تم التعاقد من الباطن مع منظمة غير حكومية لاعداد التقرير الوطني.

٢ - التقارير الواردة

١٢ - حتى منتصف شباط/فبراير ١٩٩٤، تلقت أمانة المؤتمر ١١٣ تقريرا وطنيا من المناطق التالية:

المناطق	عدد التقارير الواردة
افريقيا جنوب الصحراء	٣٩
شمال افريقيا والشرق الأوسط	٨
آسيا (جنوب وجنوب شرق وشرق)	١٢
أوقيانوسيا	١٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢٤
أوروبا الغربية (غرب وشمال وجنوب)	١١
أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة	٥
أمريكا الشمالية	١
المجموع	١١٣

١٣ - وترد قائمة بتلك البلدان في المرفق الأول لهذا التقرير. وحررت ثمانية وستين من هذه التقارير باللغة الانكليزية، أو ترجمت إلى الانكليزية، وورد خمسة وأربعون تقريرا بلغات أخرى: ٢٥ بالفرنسية؛ و ١٧ بالاسبانية، واثنان بالعربية، وتقرير واحد بالروسية.

١٤ - ويختلف طول التقارير التي وردت حتى الآن من أربع إلى ١٦١ صفحة، ومتوسط الطول من ٤٠ إلى ٥٠ صفحة. وبالرغم من أن أغلب التقارير اتبع المبادئ التوجيهية المقترحة، فإن بلدانا قليلة قررت استخدام الشكل الخاص بها لتقديم التقرير.

٣ - تأييد التقارير الوطنية

١٥ - بشكل عام حظيت التقارير المقدمة حتى الآن بتأييد رفيع المستوى من كل من حكوماتها. فقد وقع بعض التقارير رئيس الدولة أو اعتمدها مجلس الوزراء. وفي حالات قليلة، اعتمد ملخص للتقرير في شكل بيان رسمي لمجلس الوزراء. وفي حالات عديدة، وقع التقرير وزير التخطيط و/أو وزير المالية.

٤ - استمارات المعلومات التكميلية

١٦ - حتى الآن، استكمل ٦١ بلدا استمارات المعلومات التكميلية وأرسلها إلى أمانة المؤتمر. ويجري الآن ادخال الردود في قاعدة بيانات محوسبة ويجري استخدامها كقاعدة مرجعية لاعداد التجميع النهائي. وسوف توفر قاعدة البيانات، ضمن جملة أمور، بمجرد استكمالها أداة نافعة لرصد التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف ومقاصد المؤتمر.

باء - اعداد تجميع التقارير الوطنية

١ - الهدف من التجميع

١٧ - تعد التقارير الوطنية وثائق وطنية سيادية. والهدف من التجميع هو ايراد منظوراتها الجماعية. ولن يحاول التجميع أن يعيد ذكر أو يفسر ما ورد في التقارير ذاتها؛ وإنما سيسعى إلى التركيز على أهم وأبرز ما جاء في التقارير الوطنية، بتوضيح تنوع وتشابك الحالات والخبرات في البلدان والمناطق. وفي الوقت ذاته، سيسهل التجميع تبادل الأفكار عن طريق التركيز على مواضيع لها أهمية خاصة. ويرد موجز لهذا التجميع في المرفق الثاني أدناه.

٢ - المنهجية المستخدمة في اعداد التجميع

١٨ - يرد أدناه وصف للمنهجية المستخدمة في اعداد التجميع.

(أ) الموجزات

١٩ - يتم تحليل كل تقرير وطني، ويتم اعداد موجز قصير له يتألف من أربع أو خمس صفحات ويتضمن ورقة بيانات بشأن الاحصاءات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية الرئيسية المذكورة في التقرير. وتسعى هذه الموجزات إلى تحقيق هدف ثنائي: (أ) جذب الانتباه إلى أبرز وأهم جوانب السكان والتنمية

في كل بلد؛ و (ب) تسجيل معلومات مشابهة بشأن مجموعة من القضايا والمسائل والمواضيع الأساسية وردت في كل التقارير. وتغطي الموجزات ما يلي:

(أ) بيئة وخصائص السكان والتنمية داخل البلد المعني؛

(ب) تصور السياسات والبرامج والأنشطة السكانية والالتزام بها؛

(ج) الصلات بين السكان والتنمية والبيئة؛

(د) البرامج والأنشطة السكانية؛

(هـ) استمرار سلامة خطة العمل العالمية للسكان؛

(و) الاتجاهات والأولويات والأهداف والمقاصد والخطط في المستقبل.

٢٠ - ويجدر بالملاحظة أنه بالرغم من التركيز على العناصر المذكورة أعلاه عند اعداد الموجزات، فإن هناك سمات أخرى بارزة أو هامة لم تدرج في أي من الفئات الواردة أعلاه يجري التركيز عليها أيضا في الموجزات على اساس مخصص. والقصد ترك التقارير الوطنية تتحدث عن نفسها.

٢١ - وبمجرد استكمال الموجزات، يتم تحليلها بطريقتين. فأولا، يستعرض كل موجز باسلوب شامل بهدف استخلاص معلومات وأبعاد عميقة لادراجها في التجميع، وثانيا، يتم تحليل الموجزات بشكل أفقي بالنسبة لمسائل ومواضيع محددة.

(ب) التحليلات الأفقية

٢٢ - نظرا لوجود مبدأين توجيهيين مستقلين للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، تم إعداد مجموعتين من التحليلات الأفقية. وتضمنت المسائل والمواضيع ما يلي:

(أ) البلدان النامية - اتجاهات النمو السكاني منذ السبعينات (بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو)؛ السياسات السكانية الوطنية الشاملة؛ الإطار المؤسسي الوطني للسكان؛ إدماج الشواغل السكانية في التخطيط الوطني؛ الشواغل الرئيسية المتعلقة بالسكان؛ البرامج السكانية الوطنية الحالية؛ القيود الرئيسية على تنفيذ السياسات السكانية؛ البرامج والأنشطة؛ العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية والبيئة؛

(ب) البلدان المتقدمة النمو (الاقتصادات الصناعية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال) - اتجاهات النمو السكاني منذ السبعينات (بما في ذلك البلدان النامية)؛ الخصائص السكانية؛ الشواغل الرئيسية المتعلقة بالسكان؛ مجالات السياسة السكانية الحالية؛ التعاون الدولي.

٢٣ - ومتى اكتملت عملية الفرز الأفقية، يتم تحليل الجداول منطقة فمنطقة أو يكون التحليل شاملا لعدة مناطق ثم تدرج النتائج في فصول التجميع ذات الصلة.

ثانيا - النتائج الأولية لتحاليل أفقية مختارة

٢٤ - يقدم هذا القسم النتائج الأولية لتحاليل أفقية مختارة من كل التقارير الوطنية، ويستند التحليل الأول، الخاص باتجاهات معدل نمو السكان، على عينة مكونة من ١٤ من البلدان المتقدمة النمو أو ٥٠ من البلدان النامية، والعدد الإجمالي للعينات هو ٦٤ بلدا. وتستند التحاليل الستة المتبقية إلى عينة أخرى مكونة من ٦٤ بلدا[٢]. وتم التركيز على البلدان النامية في هذا التقرير الأولي لأن تقاريرها الوطنية كانت التقارير الأولى التي تلقتها أمانة المؤتمر وبالتالي كانت أولى التقارير التي تم تحليلها. وسوف يضم التجميع النهائي تحليلات للتقارير الوطنية لكل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

٢٥ - وتوفر التحاليل التالية معلومات كمية فحسب؛ وسيتم تكميلها بأوصاف نوعية للمواضيع الواردة في التجميع النهائي، الذي سيركز على الخصائص والفوارق الموضوعية والإقليمية ودون الإقليمية. واستخلصت المعلومات المستخدمة في التحاليل من التقارير الوطنية على وجه الحصر، باستثناء تحليل اتجاهات معدل النمو السكاني، الذي استخلص أيضا من استمارات المعلومات التكميلية.

ألف - اتجاهات النمو السكاني منذ السبعينات

٢٦ - يصور الشكل الأول أحدث المعدلات السنوية للنمو السكاني بالنسبة لعينة تشمل ٦٤ بلدا[٣]، ٥٠ منها من البلدان النامية و ١٤ من البلدان المتقدمة النمو. وتم تقسيم البلدان إلى فئات على النحو التالي: افريقيا والشرق الأوسط؛ آسيا وجزر المحيط الهادئ؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي؛ البلدان الصناعية.وتم تصنيفها فيما بعد حسب زيادة أو انخفاض المعدل السنوي للنمو السكاني أو بقائه على ما كان عليه في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠ ومن ١٩٨٠ إلى بداية التسعينات.

٢٧ - ويتيح الشكل الأول للقارئ إجراء تقييم أولي للحالة الديموغرافية لبلد أو مجموعة ما من البلدان. وهو يشير، على سبيل المثال، إلى البلدان التي توجد بها معدلات نمو سكاني سنوية عالية نسبيا ودخلت

فترة انتقال ديموغرافي إما قبل السبعينات أو خلال الثمانينات. ويمكن أن تكون هذه المعلومات مفيدة لبلدان تدنو من فترة انتقال ديموغرافي وترغب في التعلم من البلدان التي لها خبرة حديثة. وبالمثل، يشير الشكل الأول إلى البلدان التي لديها معدلات نمو سكاني سنوية عالية ولا تزال في ارتفاع. وقد تستحق تلك البلدان اهتماما خاصا. وفضلا عن ذلك، يبين الشكل الأول البلدان التي توجد بها معدلات نمو سكاني سنوية مماثلة ولكن اتجاهات النمو السكاني فيها مختلفة جدا، (مثلا، باكستان وغواتيمالا).

٢٨ - وتستند التحاليل الستة الواردة في الأقسام الفرعية من ثانيا - باء إلى ثانيا - زاي أدناه إلى عينة تشمل ٦٤ بلدا ناميا.

الشكل الأول - اتجاهات معدلات النمو السكاني منذ السبعينات

(عينة تشمل ٦٤ بلدا)

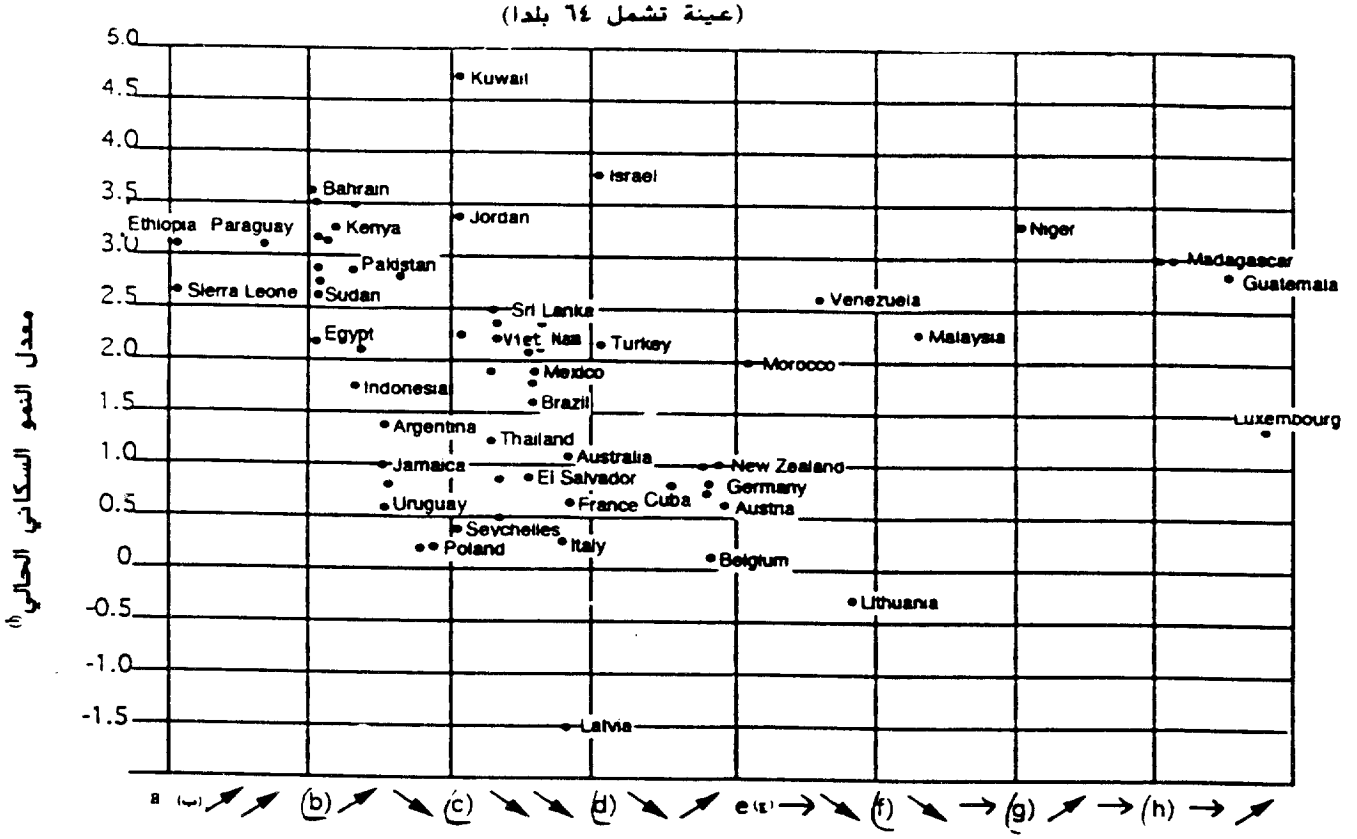

المجموعات الثماني اتجاهات معدلات النمو السكاني بين ١٩٧٠-١٩٨٠

(السهم الأول) و ١٩٨٠ وبداية التسعينات (السهم الثاني)

زيادة = ↖ المعدل نفسه = ← انخفاض = ↙

(أ) أحدث معدل للنمو السكاني كما ذكر في التقرير الوطني أو استمارة المعلومات التكميلية.

(ب) ارتفعت معدلات النمو السكاني بالنسبة للبلدان الموجودة في هذا المستطيل في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠ (السهم الأول)، وارتفعت أيضا في الفترة من ١٩٨٠ إلى بداية التسعينات (السهم الثاني).

(ج) ظلت معدلات النمو السكاني بالنسبة للبلدان الموجودة في هذا المستطيل على نحو ما كانت عليه في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠ (السهم الأول) وانخفضت في الفترة من ١٩٨٠ إلى بداية التسعينات (السهم الثاني).

باء - السياسة السكانية الوطنية الشاملة

٢٩ - ذكرت بلدان في اثنين وأربعين في المائة من التقارير الواردة في العينة أنها لديها سياسة سكانية وطنية شاملة في الوقت الحالي. ومن بين البلدان التي حددت الفترة التي وضعت فيها هذه السياسة، ذكر ٥٤ بلدا أن هذه السياسات وضعت لأول مرة في التسعينات (تم وضع ٦٩ في المائة منها خلال ١٩٩٢ أو ١٩٩٣)؛ و ٢١ في المائة في عقد الثمانينات؛ و ٢٥ في المائة في عقد السبعينات (كان نصف هذه النسبة في جنوب شرقي آسيا).

٣٠ - ومن بين البلدان التي لم تذكر أن لديها سياسة سكانية وطنية شاملة، أوضح ٢٠ في المائة أنه يجري حاليا صياغة مثل هذه السياسة. ولم تذكر ثلاثة في المائة منها بوضوح ما إذا كانت لديها سياسة سكانية وطنية شاملة أم لا.

٣١ - ويلاحظ أن بعض البلدان ذكرت في تقاريرها الوطنية أنها لديها عدد من السياسات السكانية المستقلة التي لم تدرج في السياسة الوطنية الشاملة. وفي بعض الحالات، ذكر أن تلك السياسات كانت منسقة تنسيقا جيدا وأسفرت عن نتائج ناجحة. وفي حالات أخرى، لم تكن منسقة ولا ناجحة.

٣٢ - وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن السياسات السكانية الشاملة المذكورة أعلاه لا تتضمن دائما عناصر واحدة لأن تعريف السكان ليس متطابقا في كل البلدان. وسيوضح هذا الموضوع بالتفصيل في التجميع النهائي.

جيم - الإطار المؤسسي الوطني للسياسة السكانية

٣٣ - ذكرت غالبية البلدان الواردة في العينة أن لديها مؤسسة حكومية مركزية مسؤولة عن السياسة السكانية الوطنية (٧٣ في المائة). ويتناول ٧٥ في المائة منها، مسائل السكان على سبيل الحصر (المجالس أو اللجان الوطنية للسكان)، بينما غطت الـ ٢٥ في المائة المتبقية إما مسائل السكان والتنمية (١٢ في المائة)، أو تنمية الموارد البشرية والصحة (١٢ في المائة)، أو مجالات متنوعة أخرى (١ في المائة).

٣٤ - ومن بين التقارير التي حددت المؤسسة المسؤولة عن وكالة السكان كان هناك توزيع متساو إلى حد ما بين التخطيط الوطني و/أو الوكالة المالية، أو مكتب الرئيس أو مكتب رئيس الوزراء، أو مجلس الوزراء أو مجلس الشيوخ ووزارة أو إدارة الصحة، والشؤون الاجتماعية و/أو العمل.

٣٥ - وأفادت التقارير التي أوضحت الفترة التي أنشئت فيها الوكالة الوطنية للسكان، أنه تم إنشاء غالبيتها إما خلال التسعينات (٥٠ في المائة) أو الثمانينات (٤٤ في المائة). ولم ينشئ سوى قليل جدا منها أثناء الستينات والسبعينات (٨ في المائة). ومن الوكالات القائمة التي تم إنشاؤها في الثمانينات والتسعينات، ذكرت ٢٦ في المائة أنه كانت لديها وكالات سابقة للسكان عملت في سنوات سابقة من إطارات مؤسسية مختلفة.

٣٦ - وذكرت ٩ في المائة فقط من التقارير المشمولة بالعينة أن المؤسسات الحكومية المركزية المسؤولة عن السياسة السكانية كان لديها شبكة مؤسسية تمتد إلى المستويات المحلية للإدارة الحكومية.

دال - إدماج الشواغل السكانية في التخطيط الوطني

٣٧ - ذكرت غالبية البلدان المشمولة بالعينة أنه تم إدراج الشواغل و/أو المتغيرات السكانية في عملية التخطيط الوطني (٦٣ في المائة)، بما في ذلك كلا من المتغيرات النوعية و/أو الكمية، وتتراوح بين حالات حالفها النجاح واستعملت فيها طرق منظمة إلى حالات صادفت نجاحا ضئيلا أو لم تصادفه بالمرة. وأبلغ ١٨ في المائة من هذه البلدان أن مسائل السكان مدرجة أيضا في الخطط القطاعية والتنفيذية للوزارات. وكانت المعلومات المتعلقة بإدراج الشواغل والمتغيرات السكانية في خطط المستوى المحلي ضئيلة جدا.

هاء - البرامج السكانية الوطنية الحالية

٣٨ - أتاح محتوى التقارير الوطنية لأمانة المؤتمر دراسة تشكيل البرامج المتعلقة بالسكان في جميع البلدان والمناطق. ويلاحظ أن التحليل الأفقي استوعب المجالات الموضوعية والمجموعات المستهدفة في البرامج الوطنية المتعلقة بالسكان (انظر الجدول ١). وبالرغم من أنه يمكن الافتراض في كثير من الحالات بأن الإشارة إلى برنامج ما تعني ضمنا اعتراف الحكومة بوجود مشكلة أو بأولوية ما، فإن النتيجة الطبيعية ليست كذلك دائما. فعلى سبيل المثال، أشارت نسبة مئوية كبيرة من البلدان إلى العدد المتزايد من السكان المسنين والتآكل التدريجي لهياكل الأسرة التقليدية بوصفها مجالات اهتمام؛ ومع ذلك، ففي كثير من الحالات، لم يتحول هذا الاهتمام بعد إلى برامج. وسيتم إدراج نتائج فرز الشواغل المتعلقة بالسكان في التجميع النهائي.

الجدول ١ - البرامج السكانية الوطنية الحالية

(النسبة المئوية لعينة تشمل ٦٤ تقريرا وطنيا من بلدان نامية)

البرامج	افريقيا	آسيا	أوقيانوسيا	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	المجموع
المجالات الموضوعية صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة[أ]	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٤	٩٥
الإعلام والتثقيف والاتصال[أ]	٨٩	٧٣	٧١	٥٣	٧٣
الإيدز/الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي	٦٣	٦٤	١٤	٤٢	٥٢
إيجاد فرص عمل	١١	٩	-	١٦	١١
إعادة توزيع الأماكن/تطويرها	٥٩	٦٤	٢٩	١٦	٤٤
برنامج التكييف الهيكلي	٤٤	٣٦	-	٢٦	٣٣
الهجرة الدولية	٧	١٨	٢٩	٢١	١٦
المعادون إلى الوطن/اللاجئون	٧	-	٢٩	١٦	١١
الجماعات المستهدفة					
النساء	٧٤	٩١	٧١	٦٨	٧٥
الشباب والمراهقون	٤٨	١٨	٥٧	١٦	٤٣
المسنون	١٥	٣٦	٢٨	١٦	٢٠

(أ) التداخل المحتمل بين برنامجي صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة والإعلام والتثقيف والاتصال.

١ - المجالات الموضوعية

٣٩ - أبلغت جميع البلدان الافريقية والآسيوية والأوقيانوغرافية بأن لديها حاليا برامج لصحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كان الرقم منخفضا (٨٤ في المائة)، ويبين أن تنفيذ البرنامج في عدة بلدان قد تم على سبيل الحصر من قبل إدارة الإقليم أو المنطقة، والمنظمات غير الحكومية، و/أو القطاع الخاص. كما أبلغت نسبة مئوية كبيرة أن لديها برامج للإعلام والتثقيف والاتصال، وكانت المناطق التي لديها أعلى النسب المئوية هي افريقيا (٨٩ في المائة) وأدنى النسب المئوية هي أمريكا

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٥٣ في المائة)، وكان لدى افريقيا وآسيا نسبة مئوية أكبر من برامج متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)/الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، ٦٣ في المائة و ٦٤ في المائة على التوالي، من النسبة المئوية من البرامج الموجودة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٤٢ في المائة) وأوقيانوسيا (١٤ في المائة). وكان لدى افريقيا وآسيا أيضا أكبر نسبة مئوية من برامج إعادة توزيع الأماكن وتطويرها، ٥٩ في المائة و ٦٤ في المائة على التوالي.

٤٠ - وبالرغم من أن تقارير كثيرة ذكرت زيادة البطالة بوصفها مشكلة رئيسية، فإن ١١ في المائة فقط من البلدان المشمولة بالعينة أوضحت أن لديها برامج لإيجاد فرص عمل. وأبلغ ثلاثة وثلاثون في المائة من البلدان أن لديها برامج للتكييف الهيكلي.

٢ - الجماعات المستهدفة

٤١ - أبلغت آسيا بأن لديها أكبر نسبة من البرامج النسائية (٩١ في المائة)، وتلتها مناطق أخرى عند مستوى ٧٠ في المائة تقريبا. وكانت النسبة المئوية من برامج الشباب أكبر بكثير في أوقيانوسيا وافريقيا مما هي عليه في آسيا وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكان لدى آسيا أيضا أكبر نسبة مئوية من البرامج للمسنين.

واو - العوائق الرئيسية لتنفيذ سياسات وبرامج وأنشطة السكان

٤٢ - جاء في التقارير أن ست مجموعات رئيسية من العوائق تقف في سبيل تنفيذ السياسات والبرامج والأنشطة السكانية: خارجية؛ ومؤسسية؛ ومالية؛ ومفاهيمية/متعلقة بالسياسات؛ واجتماعية - سياسية؛ وعمليات برنامجية.

٤٣ - ويبين الشكل الثاني أكثر العوائق شيوعا داخل الفئات المذكورة أعلاه.

زاي - العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية

٤٤ - يبين الجدول ٢ الصلات الأساسية المحددة في التقارير بين السكان والتنمية. وهي لا تتضمن جميع الصلات، ولا تتناول شبكة العلاقات المتبادلة المعقدة المذكورة في التقارير. وأخيرا، فإن الجدول ٢ لا يلمح إلى اتجاه أو نوعية الصلة، ولا إلى الصلات اللاحقة عندما تكون متصلة في شكل سلسلة. فهو يشير فقط

إلى الصلات العامة القائمة بين السكان والتنمية. وسيعالج موضوع العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية بقدر أكبر من العمق في التجميع النهائي.

٤٥ - وكانت أكثر العلاقات المتبادلة التي أبلغ عنها هي العلاقات بين النمو السكاني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية العامة (٧٥ في المائة). ويتضمن ذلك طائفة كبيرة من الصلات، مثل تلك القائمة بين معدلات النمو السكاني ومعدلات النمو الاقتصادي، وكذلك بين النمو السكاني والمستويات المعيشية والفقر والعدالة (مع ذكر صلات سببية وغير مباشرة في كلا الاتجاهين). ويلاحظ أنه عندما تحدد تلك الصلات، كثيرا ما تربط بها عوامل أو متغيرات أخرى.

٤٦ - وذكرت علاقات متبادلة أخرى بين: (أ) النمو السكاني والقطاعات الاجتماعية (٦٢ في المائة)؛ (ب) والنمو السكاني والبطالة/العمالة الناقصة (٥٨ في المائة)؛ (ج) والنمو السكاني والبيئة/استخدام الأرض (٥٢ في المائة).

٤٧ - وتتبعت أيضا نسبة مئوية كبيرة من التقارير الصلات بين توزيع السكان والبيئة الحضرية (٣١ في المائة)، وفي مقدمتها آسيا (٦٣ في المائة)، وكذلك بين توزيع السكان وأوجه اللامساواة بين المناطق (٢٣ في المائة). وربط اثنان وعشرون في المائة من التقارير بين الهجرة الدولية وهجرة ذوي الكفاءات، وخاصة أوقيانوسيا (٧١ في المائة).

الشـــكل الثانـــي - العوائق الرئيسية لتنفيذ السياسات والبرامج والأنشطة السكانية

الجدول ٢ - العلاقات المتبادلة بين السكان والتنمية

(النسبة المئوية لعينة تتكون من ٦٤ تقريرا وطنيا)

العلاقات المتبادلة	افريقيا	آسيا	أوقيانيا	امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	المجموع
النمو السكاني					
التنمية الاجتماعية والاقتصادية العامة[أ]	٨١	٨١	٧١	٦٣	٧٥
مستويات الانتاج الزراعي وإنتاج الأغذية	٣٧	١٨	١٤	٥	٢٢
القطاعات الاجتماعية	٧٤	٧٢	٤٣	٤٧	٦٢
الهياكل الأساسية	١١	١٨	-	٥	٩
البطالة والعمالة الناقصة[ب]	٥٦	٨١	٥٧	٤٧	٥٨
البيئة، واستخدام الأراضي	٥٦	٦٣	٥٧	٣٧	٥٢
التوزيع السكاني و					
عدم المساواة على الصعيد الاقليمي	١١	٢٧	٢٨	٣٧	٢٣
الموارد الطبيعية	١١	-	-	١٠	٨
الوسط الحضري	٣٠	٦٣	٤٣	١٠	٣١
التماسك الاجتماعي	١٥	-	-	-	٦
هيكل السكان و					
قدرة الإنتاج	٧	-	٢٨	١٠	٩
جنح/جرائم (الشباب)	١٥	-	١٤	١٦	١٣
البطالة (الشباب)[ب]	٢٢	١٨	١٤	٥	١٦

العلاقات المتبادلة	افريقيا	آسيا	أوقيانيا	امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	المجموع
الرعاية الاجتماعية (المسنين)	٤	٩	١٤	٥	٦
الهجرة الدولية و					
التحويلات المالية	١١	١٨	٧١	-	٩
نزوح الأدمغة	٤	١٨	٧١	٣١	٢٢
الاضطرابات الاجتماعية (الهجرة)	٧	-	١٤	١٦	٩
برامج التكيف الهيكلي وصحة السكان ورفاههم	١٩	-	-	١٠	١١

(أ) بما في ذلك مسائل الإنصاف والفقر ومستويات المعيشة، والنمو الاقتصادي الوطني.

(ب) قد يحدث تداخل بين النمو السكاني - البطالة والعمالة الناقصة وهيكل السكان - وبطالة الشباب، وقد تم الإبقاء على الظاهرة الأخيرة على حدة لأنها ظاهرة هامة.

٤٨ - وتجدر الإشارة إلى أن الروابط البيئية قد تمت دراستها بقدر أكبر من التعمق في تحليل أفقي منفصل، ستدمج نتائجه في تحليل التنمية السكانية في التركيبة النهائية.

ثالثا - الاعتماد على التقارير الوطنية

٤٩ - حسبما يرد في الفرع أولا من هذا التقرير، فإن إعداد التقارير الوطنية قد أسفر عن نتائج هامة. فقد تم تجميع وتحليل المعلومات اللازمة لتقييم الحالة الراهنة والسابقة والتكهن بالسيناريوهات المقبلة المحتملة للسكان والتنمية؛ وأعيد تقييم الأولويات؛ وتمت زيادة الوعي على الصعيد الوطني، كما شكلت قنوات الاتصالات بين المؤسسات والقطاعات وتم تعزيز القنوات القائمة. ومع ذلك، فإن أهمية التقارير

الوطنية على المدى الطويل ستتوقف على القدرة على ترجمة الأفكار والغايات والأهداف الجديدة إلى أعمال، وفقا لبرنامج عمل المؤتمر.

ألف - إطار السياسة السكانية

٥٠ - حيث أنه ليست لجميع البلدان نفس السياسة والنهج البرنامجي للمسائل السكانية (فبعض البلدان لديها سياسات سكانية وطنية شاملة والبعض الآخر لا يتبع نفس السياسات، مع إصابة النجاح والفشل عند استخدام كلا النهجين)، فإن متابعة التقارير الوطنية تتوقف على كل بلد على حدة. ويعتبر عدد كبير من البلدان النامية التي ليست لديها سياسات سكانية وطنية أن ذلك الأمر يشكل عائقا أمام تحسين نوعية وكفاءة مبادراتها السكانية. وقامت التقارير الوطنية في تلك الحالات، بوظيفة هامة تتمثل في جمع كثير من المعلومات الأساسية اللازمة لصياغة سياسة سكانية وطنية شاملة.

٥١ - وفي بعض الحالات التي تكون فيها لدى البلدان سياسة سكانية وطنية شاملة، تثير عملية إعداد التقارير الوطنية قضايا جديدة و/أو خلافية أدت إلى توسيع نطاق المواقف التقليدية وتنويرها. وهناك حاجة الآن إلى إدخال رؤى وأفكار جديدة تتعلق بهذه القضايا في إطار السياسات القائمة وكذلك إجراء تعديلات على السياسات والبرامج السكانية الوطنية. وقد أبدت بعض البلدان بالفعل عزمها على إدراج عناصر جديدة، مثل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وتكثف مشاكل الهجرة، والفهم الجديد للصلات بين السكان والتنمية والبيئة، في سياساتها السكانية والانمائية القائمة.

باء - تنسيق أعمال شركاء التنمية

٥٢ - بصرف النظر عما إذا كان لدى بلد ما سياسة سكانية وطنية شاملة أم لا، فإن التقارير الوطنية بإمكانها أن تقوم بدور هام كوثيقة مرجعية لتنسيق أعمال الشركاء في التنمية. ولذلك الغرض، فإنها تستلزم تصديقا على مستوى رفيع وتشجيعا نشطا من جانب الحكومة. كما ينبغي أن يتم توزيعها على نطاق واسع، على الصعيد المحلي والخارجي، على الشركاء المناسبين في التنمية. وهو أمر معمول به في كثير من البلدان. ومع ذلك فما زال التقرير في بعض البلدان يحتاج إلى توزيع على نطاق أوسع وإلى قدر أكبر من الاعتراف.

جيم - استراتيجيات التنفيذ

٥٣ - بالنسبة للبلدان التي ليست لديها استراتيجيات واضحة لتنفيذ برامجها وسياستها السكانية، يجوز التركيز، عند متابعة التقارير الوطنية، على قضايا التنفيذ. ويمكن استخدام المعلومات التي يتم جمعها عند إعداد التقارير الوطنية لصياغة سياسات التنفيذ، بما في ذلك سبل ووسائل التغلب على العوائق التنفيذية على مختلف الأصعدة، من الصعيد الوطني إلى مكونات البرامج المحددة. وقد أورد عدد من البلدان في تقاريرها أنها قد وضعت بالفعل استراتيجيات تنفيذ شاملة. ويمكن لأمثلة من تلك الاستراتيجيات أن تقدم أفكارا وإرشادات للبلدان الأخرى المهتمة بوضع استراتيجيات خاصة بها للتنفيذ.

دال - الحوار المشترك بين المؤسسات

٥٤ - أدت عملية إعداد التقارير الوطنية، في معظم البلدان، الى التقريب بين مجموعات متنوعة من المؤسسات والأفراد، ومسؤولي الحكومات المركزية وموظفي الادارات المحلية، والأكاديميين والمهنيين والجماعات ذات المصالح المتعارضة، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمانحين. وفي بعض الحالات، تم إنشاء مؤسسات أو أفرقة عاملة جديدة لهذا الغرض، وتوسيع أو تعزيز المؤسسات القائمة في حالات أخرى. وبصرف النظر عن الآليات المحددة المستخدمة، فإن عملية إعداد التقارير الوطنية قامت بدور كبير بوصفها عاملا حفازا فيما بين مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأفراد والمؤسسات. ويجب الإبقاء على المحافل المنشأة من أجل هذا الحوار وتعزيزها.

٥٥ - ويعزى جزء كبير من مشاكل التنفيذ المذكورة في التقارير الوطنية الى تضارب الآراء والايديولوجيات والنهج. ويمكن التخفيف من حدة بعض العوائق التي تعترض التنفيذ عن طريق الإبقاء على قنوات الاتصال التي أنشئت أثناء إعداد التقارير الوطنية وتعزيزها، أو بالتغلب على هذه العراقيل من خلال تشجيع الحوار.

هاء - الرصد

٥٦ - يمكن للتقارير الوطنية أن توفر أساسا لرصد تنفيذ الأهداف والمقاصد السكانية والانمائية، على الصعيدين الوطني والدولي. ورغم أن معظم البلدان لديها قواعد بيانات مستقلة للمؤشرات الديمغرافية والانمائية، فقد قربت التقارير الوطنية بين هاتين المجموعتين من المؤشرات للمرة الأولى.

٥٧ - وعلى الصعيد الوطني، فإن التقارير الوطنية تحتوي، فيما يتعلق بالتقييم السنوي والإبلاغ كل سنتين المقترحين في برنامج عمل المؤتمر، على معظم البيانات الأساسية التي يمكن بموجبها قياس التقدم المحرز في المستقبل. وهي كثيرا ما تبين مؤشرات الأهداف المحددة لسنوات معينة. وعندما لا تقوم بذلك، فإنها كثيرا ما تقدم المعلومات الضرورية اللازمة لوضع مؤشرات الأهداف. وبالاضافة إلى ذلك يمكن زيادة تطوير المؤسسات وآليات التنسيق القائمة أو تعزيزها، أثناء إعداد التقارير الوطنية، وذلك لأغراض عملية الرصد على الصعيد الوطني.

٥٨ - وعلى الصعيد الدولي، فإن تجهيز المعلومات والبيانات الواردة في التقارير الوطنية ستقدم أدوات مفيدة لرصد أهداف وغايات المؤتمر على الصعيد الدولي بطريقتين: فأولا، يجري حاليا استخلاص الأهداف الواردة في التقارير الوطنية وإدراجها في تقارير موجزة. وثانيا يجري إدخال الاحصاءات الأساسية، المستخلصة من التقارير نفسها ومن استمارات المعلومات التكميلية، في قاعدة بيانات محوسبة.

واو - التبادل الدولي للمعلومات

٥٩ - وفرت التقارير الوطنية معلومات قيّمة لتبادل الأفكار والخبرات فيما بين البلدان، ويمكن للبلدان فرادى والوكالات المانحة أن تستفيد من الخبرات الواسعة الموصوفة في التقارير الوطنية والتي تتضمن الاستراتيجيات السكانية والانمائية، وكذلك الخبرات في مجال وضع البرامج والسياسات السكانية وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وقد أشارت تقارير كثيرة إلى الحاجة إلى مثل هذا التبادل للمعلومات، ولذلك ينبغي استكشاف سبل تيسير هذا التبادل.

زاي - تحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام

٦٠ - تؤكد التقارير الوطنية على المجالات التي تستلزم قدرا أكبر من الاهتمام، والتي تتراوح من إجراء مزيد من البحوث في مجال مواضيع محددة إلى توخي قدر أكبر من الوضوح المفاهيمي بشأن قضايا السياسات وسبل ووسائل التغلب على القيود التي تعترض التشغيل والتنفيذ. وتتسم هذه المعلومات بأهمية كبيرة على الصعيد الوطني ودون الاقليمي والاقليمي والدولي. فيمكن للبلدان، على الصعيد الوطني، أن تحاول تركيز الانتباه على السعي إلى زيادة فهم المشكلات والقضايا الراهنة، فضلا عن تحسين كفاءة وفعالية تنفيذ السياسات والبرامج.

٦١ - وعلى الصعيد الدولي، تتخذ عملية تحديد المجالات التي تستلزم قدرا أكبر من الاهتمام شكلين رئيسيين. فأولا، يمكن لمجالات الاهتمام الجديدة الواردة في التقارير الوطنية أن تشكل أساسا لميادين

جديدة للبحث التي تجريها المنظمات الدولية المتخصصة. وثانيا، فإن الجهات المانحة، بمجرد حصولها على رؤى أكثر نفاذا بشأن هذه المجالات الجديدة من البحوث الوطنية والدولية، فإنها يمكن أن تقوم باعادة تقييم أنشطتها وأولوياتها وفقا للأهداف والغايات الوطنية.

الحواشي

(١) لم تقدم مساهمات وطنية خطية إلى المؤتمر العالمي للسكان المعقود في بوخارست في آب/أغسطس ١٩٧٤. وفي المؤتمر الدولي المعني بالسكان المعقود في مكسيكو سيتي في آب/أغسطس ١٩٨٤، قدم القادة الوطنيون بيانات من صفحتين أو ثلاثة صفحات بشأن مواضيع المؤتمر المتعلقة ببلدانهم.

(٢) تتضمن عينة البلدان النامية الـ ٦٤ بلدانا من المناطق التالية: افريقيا، بما فيها البلدان الافريقية جنوب الصحراء الكبرى، وشمال افريقيا والشرق الأوسط (٢٧)، وآسيا (١١)، وأوقيانيا (٧)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١٩).

(٣) تم اختيار البلدان على أساس ما إذا كانت تقاريرها أو نماذج المعلومات التكميلية التي قدمتها تحتوي على معلومات كافية للرسم البياني، وما إذا كان موجز التقرير قد أكمل بحلول منتصف شباط/فبراير ١٩٩٤.

المرفق الأول

البلدان التي قدمت تقاريرها الوطنية بحلول منتصف شهر شباط/فبراير ١٩٩٤

آسيا (١٢)

اندونيسيا، باكستان، تايلند، سري لانكا، الفلبين،فييت نام، ماليزيا، ملديف، منغوليا، ميانمار، نيبال، الهند؛

أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية (١٧)

الأرجنتين، إكوادور، أوروغواي، باراغواي، البرازيل، بوليفيا، بليز، بنما، بيرو، السلفادور، غواتيمالا، فنزويلا، كوستاريكا، كولومبيا، المكسيك، نيكاراغوا، هندوراس؛

منطقة البحر الكاريبي (٧)

أنتيغوا وبربودا، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر فرجن البريطانية، الجمهورية الدومينيكية، سانت لوسيا، غرينادا؛

أوروبا الشرقية (٥)

الاتحاد الروسي، بولندا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا؛

أوروبا الغربية (١١)

ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، لختنشتاين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، هولندا؛

أوقيانوسيا (١٣)

استراليا، بابوا غينيا الجديدة، توفالو، تونغا، جزر سليمان، جزر كوك، جزر مارشال، ساموا الغربية، فانواتو،

فيجي، كيريباتي، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، نيوي؛

شمال افريقيا والشرق الأوسط (٨)

الأردن، اسرائيل، تركيا، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، اليمن؛

افريقيا جنوب الصحراء (٣٩)

إثيوبيا، أنغولا، أوغندا، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاصو، بوروندي، توغو، جزر القمر، جمهورية افريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب افريقيا، جيبوتي، رواندا، زائير، زمبابوي، السنغال، سيراليون، سيشيل، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو، كينيا، ليبريا، مالي، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا.

امريكا الشمالية (١)

الولايات المتحدة الامريكية (مشروع قرار)

المرفق الثاني

عرض موجز لتجميع التقارير الوطنية

المقدمة

ستبرز المقدمة مغزى التقارير الوطنية، وتقدم لمحة موجزة وسريعة لعملية الصياغة وتشير الى عدد ولغات التقارير التي وردت بحلول نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٤ (التاريخ النهائي لإدراج التقارير النهائية في التجميع). وستكون المقدمة مشابهة في شكلها لمقدمة هذا التقرير (انظر الفقرات ١ - ٧ أعلاه).

الفصل ١ - التحليلات الاقليمية للتقارير الوطنية

سيصف الفصل ١ السمات الرئيسية للسكان والسمات الاجتماعية والاقتصادية والسياقية الرئيسية (الماضية والحاضرة والمقبلة) لمختلف المناطق. وستستعرض حسب المناطق أيضا النتائج العامة الأخرى لعملية التقارير الوطنية. وبالنسبة للمناطق المختلفة العناصر، سترد تحليلات دون اقليمية.

الفصل ٢ - التحليلات الشاملة للمناطق

سيدرس الفصل ٢ نتائج عملية التقارير الوطنية على نحو شامل للمناطق. وسيتمثل الهدف في تحديد مجموعات البلدان التي لديها سمات سكانية وإنمائية متماثلة، واهتمامات ونهج سياسية متماثلة، بغض النظر عن المنطقة التي تنتمي إليها هذه البلدان.

الفصل ٣ - الالتزام بالسياسات والبرامج السكانية

سيتناول الفصل ٣ الالتزام بالسياسات والبرامج السكانية من جانب الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والجهات المانحة. وسيدرس الفرع الأول تطور الالتزام السياسي بالاهتمامات السكانية، فضلا عن أهميته من عدة زوايا: البيئة السياسية السكانية، بما في ذلك الالتزام الصريح والضمني؛ نظام التخطيط؛ الاطار المؤسسي؛ الإطار التنظيمي؛ البرامج، الاعتمادات في الميزانية. وسيناقش أيضا موضوع الالتزام على المستوى المركزي والاقليمي والمحلي، حيثما يكون ذلك ممكنا.

وسيتناول الفرع الثاني مشاركة القطاع الخاص: وسينظر في الحالات التي لعب فيها القطاع الخاص دورا ذا مغزى في تنفيذ البرامج السكانية، بهدف تحديد الظروف التي ساهمت في نجاحها.

وسيصف الفرع الثالث مساهمة المنظمات غير الحكومية، ولا سيما فيما يتعلق بالمبادرة على المستوى المحلي ومستوى المجتمعات المحلية. وسيتم دراسة الترتيبات التعاونية بين المنظمات غير

الحكومية والمؤسسات الحكومية بهدف إبراز العوامل الرئيسية المساهمة في نجاح التعاون. وسيتم أيضا إبراز الحالات الخاصة التي لعبت فيها المنظمات غير الحكومية دورا رائدا، ولا سيما في تنفيذ برامج صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة.

وسيدرس الفرع الرابع والأخير مساعدات الجهات المانحة في الماضي والحاضر. وسيتناول نظرة الجهات المانحة بشأن حالات النجاح والقيود، وسيحدد مجالاتها ذات الأولوية.

الفصل ٤ - السكان والتنمية والبيئة

سيدرس الفرع الأول العلاقة المترابطة بين السكان والتنمية والبيئة كما هي موصوفة في التقارير الوطنية. وسيتم وصف مختلف أنواع الروابط المحددة وعمقها، فضلا عن المشاكل الناجمة الرئيسية ومحاولات الحلول. وسيعالج الفرع الثاني إدماج الاهتمامات السكانية في عملية التخطيط الوطنية؛ وسيدرس كيفية تطور هذا الادماج ، فضلا عن مختلف المنهجيات المستخدمة ونتائجها.

الفصل ٥ - الاعتلال والوفيات والخصوبة والصحة التناسلية

سينقسم الفصل ٥ الى ثلاثة فروع تتناول مواضيع (أ) الصحة؛ (ب) الخصوبة والصحة التناسلية؛ (ج) الروابط بين الصحة والخصوبة. وسيركز الفرعان الأولان على الحالة الماضية والراهنة والمقبلة المتوقعة بشأن اعتلال ووفيات الرضع والأطفال والأمهات؛ والحالة الصحية العامة للسكان؛ واتجاهات الخصوبة في مختلف أجزاء العالم. وسيحلل الجزء الثاني من كل فرع من الفرعين السياسات والتشريعات والاستراتيجيات والبرامج التي وضعت على مر السنين للتأثير على معدلات الوفيات ومستويات الخصوبة والحالة الصحية العامة للسكان. كما سيتم بصفة خاصة تحليل العوامل التي يمكن أن تعزى الى حالات النجاح، فضلا عن القيود المواجهة. وفي الفرع المتعلق بالصحة، سيشار بصفة خاصة الى السياسات والبرامج التي وضعت ردا على وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز).

وسيدرس الفرع الثالث، المتعلق بالروابط بين الصحة والخصوبة، الأساس المنطقي والاستراتيجيات التي وضعت في البلدان لإدماج مبادرات صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة. كما ستبذل محاولات لوصف أثر الحالة الاقتصادية العامة للبلدان على البرامج الصحية وبرامج تنظيم الأسرة والروابط المتصورة بين الفقر والصحة والخصوبة.

الفصل ٦ - دور المرأة ومركزها

سيصف الفرع الأول دور المرأة ومركزها، كما هما معروضان في التقارير. وسيدرس الآثار المتصورة لدور المرأة في المجتمع، فضلا عن صحة المرأة، وتعليمها، وفرص عمالتها، وإمكانية حصولها على ائتمانات.

وسيركز الفرع الثاني على السياسات والبرامج المحددة التي وضعت في مختلف البلدان لتحسين الحالة والظروف العامة للمرأة في المجتمع. وستوضع أيضا في الاعتبار الترتيبات التشريعية والمؤسسية المتخذة.

الفصل ٧ - الهيكل العمري وعواقبه

سيتم تقسيم الفصل ٧ الى فرعين يتناولان المجموعتين العمريتين الرئيسيتين المعنيتين بصفة خاصة: الشباب والمسنين. وسيركز كل فرع على العواقب المتصورة للهيكل العمري للسكان إزاء الخدمات الاجتماعية، والهياكل الأساسية، والانتاج، والعمالة، والضمان الاجتماعي، والمعاشات التقاعدية. وسيصف الجزء الثاني من كل فرع السياسات والبرامج الموضوعة لمعالجة التحديات المواجهة.

الفصل ٨ - التوزيع المكاني والهجرة الداخلية

سينقسم الفصل ٨ الى فرعين يتناولان موضوعي: (أ) التحضر؛ (ب) الهجرة الداخلية الأخرى. وسيصف الفرع المتعلق بالتحضر نطاق وحجم الهجرة الريفية - الحضرية وأثرها على التطور الحضري، أي على الخدمات والهياكل الأساسية، فضلا عن الرفاه العام لسكان الحضر. كما سيتم استعراض مختلف أنواع سياسات الهجرة الريفية - الحضرية ونتائجها. وبالإضافة الى ذلك، سيولى اهتمام خاص لقضية البطالة في المدن، ولا سيما فيما بين الشباب.

وسيصف الفرع المتعلق بالهجرة الداخلية مختلف أنواع الهجرة الداخلية التي تحدث في مختلف أجزاء العالم. وسيدرس الأساس المنطقي للهجرة الداخلية (منظورات المهاجرين)، فضلا عن الأساس المنطقي لسياسات إعادة التوزيع وأهدافها (منظورات الحكومات)، كما هي معروضة في التقارير الوطنية. وسيستعرض أيضا مختلف أنواع سياسات إعادة التوزيع وحالات النجاح والقيود المتصورة المتصلة بتنفيذها.

الفصل ٩ - الهجرة الدولية واللاجئون

بعد أن يصف الفرع الأول مختلف فئات المهاجرين الدوليين، سيستعرض مختلف أنواع تدفقات الهجرة الدولية (المؤقتة مقابل الدائمة؛ عبر الحدود مقابل عبر القارات، وما الى ذلك).

وسيتناول الفرع الثاني بصفة رئيسية أهداف وعواقب الهجرة الدولية. وسينظر في الأسباب والعواقب الاقتصادية وذات الصلة بالسكان (منظورات المهاجرين)، فضلا عن مختلف منظورات بلدان المنشأ مقابل البلدان المستقبلة (منظورات الحكومات). وسيتم أيضا استعراض مختلف سياسات وبرامج بلدان المنشأ والبلدان المستقبلة.

الفصل ١٠ - اتجاهات المستقبل

سيستعرض الفرع الأول الأهداف والغايات السكانية والانمائية الرئيسية الواردة في التقارير الوطنية، فضلا عما يلزم لتنفيذها من سياسات وخطط وبرامج وتمويل. وسيناقش أيضا قضية التعاون الدولي من منظور كل من البلدان النامية والمتقدمة النمو.

وسيركز الفرع الثاني على استراتيجيات التنفيذ؛ وسيحاول أن يجمع الخبرة الجماعية لجميع البلدان في التغلب على القيود التشغيلية، كما هي موصوفة في التقارير الوطنية.

وسيتناول الفرع الثالث موضوع متابعة عملية التقارير الوطنية.

المرفق الأول

سيورد المرفق الأول قائمة البلدان التي قدمت تقاريرها الوطنية في موعدها لإدراجها في التجميع (أي تلك التقارير التي وردت الى أمانة المؤتمر بحلول نهاية شهر نيسان/أبريل ١٩٩٤).

المرفق الثاني

يحتمل أن يقدم المرفق الثاني بيانات عن استمارات المعلومات التكميلية، شريطة أن ترد معلومات كافية عند وضع الصيغة النهائية للتجميع.

المرفق الثالث

يحتمل أن يقدم المرفق الثالث عددا مختارا من الجداول التحليلية الأفقية.

- - - - -